

«إذا كان عليّ أن أحدد موضوعاً في بداية العقد الجديد، فإنه سيكون تزايد عدم اليقين». كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، ١٧ يناير ٢٠٢٠.

المعروف جيداً أن عدم اليقين يقلل استعداد الشركات للتوظيف والاستثمار، واستعداد المستهلكين للإنفاق. ومع ذلك، فهو مفهوم غامض لأنه يعكس عدم اليقين في عقول المستهلكين، والمديرين وصناع السياسات بشأن الأحداث المستقبلية (التي قد تحدث أو قد لا). وهو أيضاً مفهوم واسع نظراً لارتباطه بظواهر كلية مثل نمو إجمالي الناتج المحلي، وظواهر جزئية مثل معدل نمو الشركات — بالإضافة إلى أحداث أخرى مثل الانتخابات والحروب وتغير المناخ.

من

عاماً من عدم اليقين

يقدم مؤسّرنا الجديد رؤى جديدة بشأن مفهوم محدد المعالم
هايتس آهير، ونيكولاس بلووم، وديفيد فورسييري

وعند النظر إلى السنوات الستين الماضية، فإننا نرى عددا قليلا من الفترات كان فيها عدم اليقين عند مستويات قريبة من تلك التي لوحظت في العقد الماضي.

باستبدال العدد الإجمالي لكلمة «عدم يقين» تبعا للعدد الكلي للكلمات في كل تقرير. ولمعالجة الشواغل المحتملة فيما يتعلق بالدقة والموثوقية والاتساق في مجموعة بياناتنا، نقيم المؤشر بعدة طرق. أولا، نفحص القضية المرتبطة بأكبر ارتفاعات عالمية حادة. ثانيا، نوضح أن المؤشر مرتبط بزيادة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، وتقلب البورصة، والمخاطر، وانخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي، وغالبا ما يرتفع بالقرب من فترات الانتخابات السياسية.

النتائج الرئيسية

تتيح لنا مجموعة البيانات الجديدة هذه، ولأول مرة، دراسة التطور التاريخي لعدم اليقين حول العالم. وتظهر عدة حقائق مبسطة مثيرة للاهتمام:

أولا، زاد عدم اليقين العالمي بشكل كبير منذ عام ٢٠١٢. وتوضح أحدث البيانات الخاصة بالربع الأخير من عام ٢٠١٩ أنه بعد انخفاض المؤشر الإجمالي في الربع الثالث من عام ٢٠١٩، فإنه وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق — بناء على متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي لجميع البلدان البالغ عددها ١٤٣ بلدا.

وتعتبر مستويات عدم اليقين العالمي في الفترة الأخيرة استثنائية في السياق التاريخي. وعند النظر إلى السنوات الستين الماضية، فإننا نرى عددا قليلا من الفترات كان فيها عدم اليقين عند مستويات قريبة من تلك التي لوحظت في العقد الماضي. وتتضمن نوبات عدم اليقين التاريخية البارزة الأخرى الفترة المحيطة باغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي وحرب فيتنام وأزمة الذهب في أواخر ستينات القرن الماضي وأزمات النفط في سبعينات القرن الماضي.

غير أن هذه النوبات العالمية لا تعني أن مستويات عدم اليقين الخاصة بكل بلد كانت مرتفعة في الماضي لجميع بلدان العالم. فهي تعكس إلى حد كبير الدور المتزايد للعوامل العالمية في دفع عدم اليقين في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، نجد أن المستوى الحالي لعدم اليقين في الصين أقل بكثير من المستوى المسجل خلال الثورة الثقافية في أواخر ستينات القرن الماضي، وهي فترة كانت فيها الصين أقل ارتباطا بباقي العالم.

ونظرا لكل هذه التحديات، ليس من الغريب أن يعتمد الباحثون على طرق مختلفة لقياس عدم اليقين. ويستند أحد المناهج إلى تقلب المتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية (دراسات 1996: Leahy and Whited؛ و2009: Ludvigson, Ma, and Ng؛ قيد الإصدار). وهناك طريقة أخرى تستند إلى بحث النصوص في محفوظات الصحف، مثل مؤشر بيكر وبلوم وديفيس (٢٠١٦) لعدم اليقين بشأن الاقتصاد والسياسات. غير أن هذه المناهج تعاني من قيد مشترك مهم: فهي تقتصر عادة على مجموعة معظمها من الاقتصادات المتقدمة، ولا تتوافر بيانات لكثير من هذه البلدان إلا بعد أوائل تسعينات القرن الماضي.

مقياس جديد لعدم اليقين

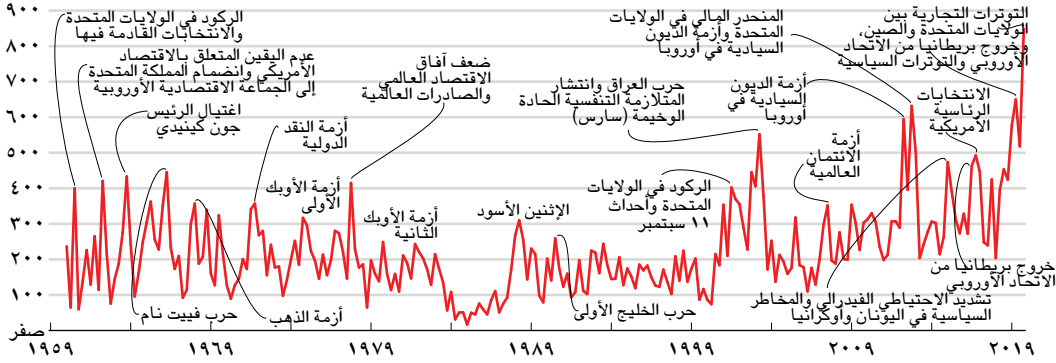
من أجل التغلب على هذا القيد، قمنا بإعداد مقياس فصلي جديد لعدم اليقين — وهو المؤشر العالمي لعدم اليقين. ويغطي هذا المؤشر ١٤٣ بلدا — جميع بلدان العالم التي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة على الأقل. ويعود هذا المؤشر بالزمان إلى الوراء، إذ يقدم بيانات للسنوات الستين الماضية. ويستخدم المؤشر مصدرا واحدا لجميع البلدان، مما يسمح لنا بمقارنة مستوى عدم اليقين عبر البلدان. ويرصد هذا المؤشر عدم اليقين المتعلق بالأحداث الاقتصادية والسياسية، بالنسبة للشواغل قريبة المدى (مثل عدم اليقين الذي خلقه تصويت المملكة المتحدة لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) وبعيدة المدى (مثل عدم اليقين الناشئ عن قرب انسحاب القوات الدولية من أفغانستان، أو التوترات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا).

ويبنى المؤشر العالمي لعدم اليقين عن طريق بحث نصوص التقارير القطرية الواردة من وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الإيكونوميست، وهي شركة معنية باستخبارات الأعمال وتقدم تقارير قطرية على أساس ربع سنوي. وتغطي هذه التقارير قضايا الاقتصاد والسياسات والسياسة لكل بلد. وتتبع ثلاث خطوات لبناء المؤشر. أولا، نقوم بتجميع التقارير المحددة لكل بلد على أساس ربع سنوي من وحدة الاستخبارات الاقتصادية من منتصف خمسينات القرن الماضي فصاعدا لعدد ١٤٣ بلدا. وثانيا، نحسب عدد المرات التي ذكرت فيها كلمة «عدم يقين» (وأشكالها المختلفة) في هذه التقارير. وثالثا، نقوم

أوقات عدم اليقين

ارتفع عدم اليقين العالمي إلى مستوى قياسي.

(المؤشر العالمي لعدم اليقين: الربع الأول من عام ١٩٥٩ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٩، المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي)



المصدر: دراسة (2018) Ahir, H., N. Bloom and D. Furceri، المؤشر العالمي لعدم اليقين، اقتباس.

ملحوظة: يتم حساب المؤشر العالمي لعدم اليقين عن طريق حساب عدد مرات تكرار عبارة «عدم اليقين» (أو أشكالها المختلفة) في التقارير القطرية الصادرة عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية. ويجري استبدال المؤشر العالمي لعدم اليقين بإجمالي عدد الكلمات ويعد قياسية بضربه في ١٠٠٠. والرقم الأعلى يعني درجة أعلى من عدم اليقين والعكس بالعكس. وتتوافر البيانات الإجمالية والمصنفة حسب البلد والمناطق على الموقع التالي www.worlduncertaintyindex.com.

وأخيراً، تُنذر الزيادات في المؤشر العالمي لعدم اليقين بانخفاض كبير في الناتج، ويكون التأثير أكبر في البلدان التي لديها مؤسسات ضعيفة.

الاستخدامات البحثية

يمكن أن تكون مجموعة البيانات هذه بالغة القيمة للباحثين. فعلى سبيل المثال، تشير حقيقة أن الارتفاعات الحادة للمؤشر العالمي لعدم اليقين تُنذر بانخفاضات في الناتج إلى أنه يمكن استخدام المؤشر كمقياس بديل للنشاط الاقتصادي في حالة عدم توافر المقاييس التي تستخدم في العادة (مثل إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي للعديد من البلدان). ويمكن استخدام مجموعة البيانات أيضاً لاستقصاء عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات، ومنها أثر الاختلافات في مستوى عدم اليقين عبر البلدان بشأن النتائج الاقتصادية الكلية الرئيسية. **FD**

هايبيتس أهير من كبار الباحثين في إدارة البحوث بال صندوق، و**نيكولاس بلووم** أستاذ في علم الاقتصاد بجامعة ستانفورد، و**ديفيد فورسير** نائب رئيس شعبة في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بال صندوق.

المراجع:

- Ahir, H., N. Bloom, and D. Furceri. 2018. "World Uncertainty Index," Unpublished.
- Baker, S. R., N. Bloom, and S. J. Davis. 2016. "Measuring Economic Policy Uncertainty." *Quarterly Journal of Economics* 131 (4): 1593–1636.
- Bloom, N. 2009. "The Impact of Uncertainty Shocks." *Econometrica* 77(3): 623–85.
- Leahy, J., and T. Whited. 1996. "The Effect of Uncertainty on Investment: Some Stylized Facts." *Journal of Money, Credit and Banking* 28 (1): 64–83.
- Ludvigson, S. C., S. Ma, and S. Ng. Forthcoming. "Uncertainty and Business Cycles: Exogenous Impulse or Endogenous Response?" *American Economic Journal: Macroeconomics*, forthcoming.

وثانياً، تتزامن الزيادات الحادة في عدم اليقين في الاقتصادات المتقدمة بشكل أكبر من تزامنها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل. ويخلص تحليلنا إلى أن عدم اليقين في الاقتصادات الصاعدة ومنخفضة الدخل غالباً ما يتبع المتوسط العالمي. ويرجع ذلك إلى عدم تزامن الصدمات القطرية الفردية، وبالتالي يضعف أثرها في المتوسط. وفي المقابل، يرتفع عدم اليقين في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً حاداً لأن هذه البلدان تميل إلى التحرك معاً. وفيما بين الاقتصادات المتقدمة، يكون تزامن عدم اليقين أعلى بين بلدان منطقة اليورو. وبالإضافة إلى ذلك، نخلص إلى أن هناك روابط تجارية ومالية أقوى بين البلدان تؤدي إلى تزامن أقوى لعدم اليقين.

وثالثاً، فإن متوسط مستوى عدم اليقين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل أعلى من مثيله في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة. ومن الأسباب المحتملة لذلك هو أن البلدان النامية، فيما يبدو، تشهد عدداً أكبر من الصدمات السياسية الداخلية كالانقلابات والثورات والحروب؛ وتكون أكثر عرضة للكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والفيضانات؛ وتكون اقتصاداتها أكثر تقلباً إذ إنها تتعرض للصدمات الخارجية بمعدل تواتر أكبر ولديها قدرة محدودة على التعامل مع هذه الصدمات. ورابعاً، هناك علاقة معكوسة على شكل U بين عدم اليقين والديمقراطية. فمع انتقال البلدان من نظام استبدادي وأنتوقراطي إلى الديمقراطية، يزداد عدم اليقين. أما مع انتقال البلدان من درجة معينة من الديمقراطية إلى الديمقراطية الكاملة، فينخفض عدم اليقين.